متوسط سعر خام دبي يهبط إلى 59.105 دولار للبرميل

النفط ينخفض وسط جولة جديدة من الرسوم في الحرب التجارية

هبطت أسعار النفط أمس الاثنين بعد سريان مفعول رسوم جمركية جديدة تبادلت الولايات المتحدة والصين فرضها، مما أثار مخاوف من أن يعرض ذلك النمو العالمي لمزيد من الضرر ويقلص الطلب على النفط. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 42 سنتا، أو 0.7 بالمئة، ليسجل 58.83 دولار للبرميل في الساعة 0041 بتوقيت جرينتش.

وهبط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 27 سنتا، أو 0.5 بالمئة، إلى 54.83 دولار للبرميل. وبدأت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم نسبتها 15 في المئة على واردات صينية تتجاوز قيمتها 125 مليار دولار، منها أجهزة التحدث الذكية وسماعات البلوتوث فضلا عن أنواع كثيرة من الأحذية.

وردا على ذلك، شرعت الصين في فرض رسوم على بعض السلع الأمريكية ضمن قائمة مستهدفة تبلغ قيمتها 75 مليار دولار. وقال ترامب إن الجانبين سيلتقيان لإجراء محادثات هذا الشهر.

وقال ستيفن إينز خبير استراتيجيات السوق لدى أكسي تريدر "لا مناص (من تأثير خلافات) التجارة والرسوم الجمركية على أسواق النفط، لذلك إذا استمرت الشكوك التجارية فسيكون من الصعب على النفط أن يتخلى عن المخاوف بشأن التهديد على الطلب العالمي".

يأتي ذلك بينما أظهر مسح لرويترز أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ارتفع في أغسطس لأول شهر هذا العام مع تغلب زيادة الإنتاج من العراق ونيجيريا على القيود التي فرضتها السعودية والخسائر النفطية التي سببتها العقوبات الأمريكية على إيران.

وقال مصدران بصناعة النفط إن متوسط السعر المعروض لخام دبي على منصة ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس للتسعير نزل في أغسطس إلى 59.105 دولار للبرميل. وفيما يلي المتوسطين الشهريين لخامي دبي وسلطنة عمان في أغسطس للتحميل في أكتوبر على بلاتس بالدولار للبرميل. ويستخدم منتجو الخام في الشرق الأوسط تلك الأسعار لتحديد أسعار البيع الرسمية لخاماتهم كل شهر بعلاوات أو بخصم. عدلت أرامكو السعودية المرجع التسعيري لتحديد أسعار البيع الرسمية لخامها إلى آسيا من أكتوبر 2018، ليصبح سعر القياس هو متوسط السعر المعروض لخام دبي على منصة بلاتس والعقود الآجلة للخام العماني في بورصة دبي للطاقة.

ألغت العمل بسعر الدولار الجمركي ابتداء من أول سبتمبر

مصر: خفض الفائدة يوفر 15 مليار جنيه للميزانية

قال بيان للحكومة المصرية إن خفض الفائدة من شأنه أن يوفر ما يصل إلى 15 مليار جنيه (908 ملايين دولار) في الموازنة العامة.

وذكر البيان الذي أصدره المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري أن من بين الآثار المتوقعة لخفض سعر الفائدة "تحقيق وفر لصالح الموازنة العامة للدولة بمقدار يتراوح بين 10 إلى 15 مليار جنيه، وكذلك توفير حافز رئيسي لسوق المال المصري ورفع نشاط الأسهم بالبورصة المصرية".

ولم يحدد البيان بالضبط المدة التي ستتحقق فيها الوفورات المتوقعة.

كانت مصر توقعت من قبل وصول فوائد الدين إلى 541.747 مليار جنيه في السنة المالية 2019–2020 التي بدأت في الأول من يوليو تموز، مقارنة مع 437.448 مليار جنيه في السنة المالية الماضية.

وأعلنت وزارة المالية المصرية إلغاء العمل بسعر الدولار الجمركي الذي كان يتم تحديده شهريا وبدأ تطبيقه في يناير عام 2017 بعد تعويم الجنيه في نوفمبر عام 2016 وأنها ستعود للعمل بسعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي بصفة يومية.

وكانت مصر حددت سعر الدولار الجمركي عند 16 جنيها مصريا مقابل الدولار للسلع الأساسية، وبسعر متحرك يُعدل على أساس شهري للسلع غير الأساسية.

وقالت الوزارة إنها ستبدأ "العمل اعتبارا من أول سبتمبر الحالي، بأسعار صرف العملات الأجنبية المُعلنة من البنك المركزي، عند تقدير الرسوم الجمركية على الواردات من الخارج بكافة أنواعها، وذلك عودة للأصل العام المقرر طبقا لقانون الجمارك". وأضافت أن قرار إلغاء التعامل بالدولار الجمركي جاء "نتيجة لزوال الظروف الاستثنائية" التي جعلت الحكومة تتعامل به وبعد أن "استقرت أسعار العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي، وتقاربت مع أسعار الدولار الجمركي".

وقالت نشرة لمصلحة الجمارك إنه تم تحديد سعر الدولار الجمركي عند 16.6230 جنيه مقابل الدولار أمس الاثنين.

السعودية: 90 بالمئة من عقود التمويل العقاري مدعومة

خالد العمودي

كشف صندوق التنمية العقارية في السعودية أن 90% من إجمالي عقود التمويل العقاري الجديدة التي نفذتها البنوك والمؤسسات التمويلية خلال شهر يوليو الماضي مدعومة بالأرباح من برنامج القرض العقاري المدعوم التابع للصندوق، مؤكدًا أن ذلك يعكس الإقبال الكبير على برنامج القرض المدعوم، ومؤشر على نجاح الخطط التي يقدمها البرنامج لمستفيديه.

من جهته، أوضح المشرف العام على صندوق التنمية العقارية خالد بن محمد العمودي أن ارتفاع حصة الصندوق العقاري من 7% في عام 2017 إلى 90% من إجمالي عقود التمويل الموقعة بنهاية شهر يوليو الماضي، في السوق السعودي، الذي أعلنت عنه مؤسسة النقد العربي السعودي نهاية أغسطس 2019، يعد مؤشراً غير مسبوق في تحقيق نمو القروض العقارية في تاريخ البنوك السعودية، كما أنه نجاح لخطط تمكين المواطن من السكن.

وأفاد أن ما أعلنته مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» حول استمرارية نمو القروض العقارية وتسجيل أعلى رقم في تاريخ البنوك السعودية من حيث القروض العقارية للأفراد خلال شهر يوليو بمعدل 16 ألف عقد تمويلي بقيمة إجمالية بلغت 7.2 مليار ريال، يؤكد استمرارية نجاح برنامج التحول الذي قام به صندوق التنمية العقارية، وثقة المستفيدين فيه، مشيراً إلى أن الصندوق أنهى إجراءات الدعم السكني لنحو 131 ألف أسرة تملكت السكن حتى نهاية الشهر الماضي.

وبين العمودي أن الصندوق يعمل على ابتكار المكتنات وتطويرها، إضافة إلى الخدمات الإلكترونية سعياً إلى تسهيل وتبسيط إجراءات التمويل العقاري لتمكين المستفيد فوراً من القروض العقارية المدعومة، مشيراً إلى أن المؤشرات التي أعلنت عنها «ساما» في إحصاءاتها الشهرية تأتي تأكيداً للدعم الذي توليه الحكومة لقطاع الإسكان بهدف تمكين المواطن من الحصول على السكن، ضمن رؤية طموحة تحقق أهدافها لرفع نسبة التملك إلى 60% بحلول 2020.

ولفت إلى أن نمو القروض العقارية منذ مطلع العام الحالي 2019م يشكل قناعة راسخة لدى المواطن في الحلول التمويلية والسكنية، وأن برنامج الإسكان 2020 يضم منظومة من الجهات الحكومية جميعها تعمل على تمكين المواطن في تملك السكن، مبيّناً أن هذه المنظومة شكلت نموذج عمل حكومي مميز لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة لكل ما يخدم المواطن في مجال الإسكان، داعياً المواطنين الذين تمت الموافقة على طلباتهم أو من هم على قوائم الانتظار للاستفادة من الخيارات التمويلية والسكنية المتنوعة.

الاقتصاد الألماني بحاجة إلى خطة شاملة بـ490 مليار دولار

قال سيباستيان دولين، مدير معهد «آي إم كيه» للأبحاث الاقتصادية في ألمانيا، إن الاقتصاد الألماني في حاجة إلى خطة شاملة بقيمة 450 مليار يورو (490 مليار دولار) للتكيف مع التغيرات الهيكلية، التي تواجه صناعة السيارات الرئيسة ومواجهة المخاطر الاقتصادية المتنامية في البلاد.

وبحسب «الألمانية»، أوضح دولين في مقابلة مع صحيفة «تاجس شبيجل» الألمانية أنه في ظل الانكماش، الذي تشهده صناعة السيارات لما يربو عن عام «يواجه الاقتصاد الألماني الموقف الأكثر خطورة منذ أزمة اليورو».

وأضاف دولين أنه بدلا من مجموعة غير مترابطة من المشروعات المنفصلة عن بعضها بعضا، «نحن بحاجة إلى خطة شاملة من أجل حماية المناخ لعدة عقود، بخطوط إرشادية ومعايير واضحة» بحسب ما أوردته وكالة بلومبيرج للأنباء، ومعهد «آي إم كيه» البحثي، الذي يترأسه دولين مرتبطا بالنقابات العمالية في ألمانيا.

وأفادت مجلة «شبيجل» الألمانية بأن وثائق مكتب المستشارة الألمانية تشير إلى أن الاقتصاد الألماني سيواجه ركودا في الربع الثالث من العام الحالي.

وحسب الوثيقة، فإنه من المتوقع أن يكون هناك انخفاض للناتج الإجمالي المحلي، ما سيؤدي إلى الركود.

وشهد الاقتصاد الألماني نموا بنسبة 0.4 في المائة في الربع الأول من العام الحالي وتراجعا نسبته 0.1 في المائة في الربع الثاني منه.

ومع نهاية العام، تتوقع السلطات الألمانية نموا صغيرا للاقتصاد، وتشير الوثائق إلى أنه «لا يتوقع أن تكون هناك أزمة اقتصادية صعبة، إن لم تشتد الخلافات حول التجارة، وإن لم يمر بريكست من دون اتفاق».

والاقتصاد الألماني رابع أكبر اقتصاد عالمي وأكبر اقتصاد في أوروبا، حيث يشكل الناتج المحلي الإجمالي الألماني 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، صرح ديتر كمبف، رئيس اتحاد الصناعات الألمانية بأنه يرى فرصا محدودة لتحقيق أوجه تقدم سريعة في تطوير شبكة الهاتف الجوال، ولا سيما في الريف.

وقال كمبف: «أشعر بخوف لأن الحال لم يتحسن بشكل كبير حتى الآن في تطوير الإنترنت السريع في غضون خمسة أعوام، ولا سيما في النطاق الريفي. إننا بحاجة إلى تغيير نظام».

وشدد كمبف على أنه «يجب أن ينصب الاهتمام على جعل الاستثمارات أكثر جاذبية في تطوير الشبكات».

وأشار رئيس اتحاد الصناعات الألمانية إلى الالتزام بالتوسع والتطوير بالنسبة لشبكة الهاتف المحمول بمحاذاة الطرق السريعة أو خطوط السكك الحديدية «إلا أنه لم يتم حل المشكلة الأساسية من خلال ذلك، ولا سيما تحسين إمدادات المناطق الريفية».

«نيكي» يغلق منخفضاً مع تراجع نشاط الصناعات التحويلية

انخفضت الأسهم اليابانية أمس الاثنين بعد أن تبادلت الولايات المتحدة والصين فرض مزيد من الرسوم على سلع كل منهما ليتصاعد الخلاف الذي يضغط بشكل متزايد على آسيا التي تعتمد على التصدير ويعوق التجارة العالمية.

وبدأت واشنطن فرض رسوم نسبتها 15 بالمئة على مجموعة من السلع الصينية ، وفرضت بكين رسوما جديدة على النفط الخام الأمريكي في نفس اليوم. وأغلق المؤشر نيكي منخفضا 0.41 في المئة إلى 20620.19 نقطة.

وأظهر مسح معدل لأنشطة الأعمال أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في اليابان تراجع للشهر الرابع على التوالي في أغسطس آب وسط ضعف الطلب.

وتراجعت أسهم الشركات التي تتمتع بحضور قوي في الصين. وهبط سهم شركة صناعة آلات البناء كوماتسو 0.2 بالمئة وفانوك لصناعة الروبوتات 0.5 بالمئة.

وفقد سهما انبكس لإنتاج النفط والغاز الطبيعي وشركة اليابان للتنقيب عن البترول 1.7 بالمئة لكل منهما، متأثرين بهبوط حاد في أسعار النفط الخام. وتراجع سهم إيدميتسو كوسان للتكرير 0.7 بالمئة.

ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.44 في المئة لينهي الجلسة عند 1505.21 نقطة.

خطة طريق الحرير الصينية تحتاج ضمانات للاستثمار

ذكرت دراسة حديثة أمس الاثنين أن مبادرة الحزام والطريق الصينية ينبغي أن تجلب للدول النامية وسائل نمو تعتمد على انبعاثات كربونية منخفضة وتكون مجدية اقتصاديا في الوقت نفسه وأن تتجنب التكنولوجيات الملوثة للهواء التي عفا عليها الزمن وذلك لضمان الوفاء بالأهداف العالمية للمناخ.

وقال فريق البحث بقيادة ما جون وهو مستشار خاص بالبنك المركزي الصيني إن الدول البالغ عددها 126 في منطقة الحزام والطريق مسؤولة حاليا عن 28 في المائة من الانبعاثات العالمية لكن في ظل المسار الحالي لتلك الدول فإن هذه النسبة يمكن أن ترتفع إلى 66 في المائة بحلول 2050. ويعني هذا أن مستويات الكربون العالمية سترتفع تقريبا إلى مثلي المستويات المطلوبة لإبقاء الزيادة في درجات الحرارة دون أقل من درجتين مئويتين وهو أحد الأهداف الكبرى لاتفاقية باريس للمناخ. وجاء في التقرير «إذا اتبعت دول الحزام والطريق نماذج نمو تسببت تاريخيا في انبعاثات كربونية كبيرة .. فربما يكون ذلك كافيا لأن يفضي إلى مسار (ترتفع فيه درجات الحرارة) 2.7 درجة مئوية حتى إذا التزمت بقية دول العالم بمستويات انبعاث ترفع الحرارة درجتين». نشر الدراسة مركز تسينغهوا للتمويل والتنمية الذي يقدم توصيات لصناع السياسات بالتعاون مع مؤسسة فيفيد أيكونوميكس في لندن ومؤسسة كلايميت ووركس في أمريكا. وتقدر الدراسة أن استثمارات تتجاوز 12 تريليون دولار في البنية التحتية سيتعين أن تكون «خالية من الكربون» وطالبت بوجود ضمانات لتنفيذ الممارسات والتقنيات المنخفضة الكربون القائمة حتى على الرغم من أن هذا ربما يكون غير كاف لتحقيق أهداف 2050.

صندوق النقد يحلل إجراءات الأرجنتين لإدارة تدفق رأس المال

قال متحدث أن صندوق النقد الدولي يعكف على تحليل تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الأرجنتين "لإدارة تدفق رأس المال".

وقال المتحدث "الصندوق سيظل على اتصال وثيق مع السلطات في الفترة المقبلة وسيواصل الوقوف إلى جانب الأرجنتين خلال هذه الأوقات الصعبة".

وقالت الحكومة الأرجنتينية في مرسوم بنشرتها الرسمية في وقت سابق من إن البنك المركزي بات مخولا بتقييد شراء الدولار.

وكان وزير الخزانة هيرنان لاكونزا قال إن الأرجنتين ستتفاوض مع حائزي سنداتها الدولية وصندوق النقد الدولي لتمديد آجال التزامات ديونها كوسيلة لضمان قدرة البلاد على الدفع.

وتزايدت المخاوف بشأن قدرة الأرجنتين على الوفاء بالتزامات ديونها المقومة بالدولار منذ أن تعرض البيزو لضربة عنيفة بسبب حالة الغموض السياسي عقب الانتخابات التمهيدية التي جرت في 11 أغسطس آب. وخسرت عملة الأرجنتين 22 بالمئة من قيمتها أمام الدولار منذ الثاني عشر من أغسطس.

ارتفاع الين وتراجع اليوان مع صعود اليورو بنسبة 1 بالمئة

سجل سعر الين الياباني ارتفاعا في بورصة طوكيو للأوراق المالية عند بدء التعامل أمس الاثنين بينما تراجع سعر اليوان الصينى ، وذلك في أعقاب تطبيق الولايات المتحدة التعريفات الجمركية الجديدة على السلع الصينية الواردة إلى الولايات المتحدة بقيمة 110 مليارات دولار

. فقد ارتفع سعر الين الياباني بنسبة 2 في المئة ليصل سعره إلى 10.106 ين أمام الدولار الأمريكي في بورصة طوكيو ، بينما تراجع سعر اليوان الصينى في التعاملات الخارجية بنسبة 1 في المئة ليصل سعره إلى 1740. 7 يوان لكل دولار أمريكى .

وارتفع سعر اليورو بنسبة 1 في المئة ليصل إلى 0990. 1 أمام الدولار الأمريكى ، في الوقت الذى ثبت فيه سعر الجنيه الاسترلينى عند 2157.1 أمام الدولار .